

الإجماع بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم -

3

الحمد لله.

اختلف السلف رضي الله عنهم في جواز كتابة حديث رسول الله "بعضهم أجازها، وبعضهم منعها. ثم استقر الأمر وثبت الإجماع منهم على جوازها إجماعاً قطعياً قد بني على أدلة ناصعة وثابتة على إباحة كتابته عنه".

قال الإمام البخاري جبل الحفظ وإمام الدنيا في ثقة الحديث رحمه الله تعالى: =باب كتابة العلم، حدثنا ابن سلام، قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، قال: قلت لعلي: =هل عندكم+ كتاب قال: =لا إلا كتاب الله أوفهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة+. قال: قلت: =وما في هذه الصحيفة؟ قال: =العقل وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر+.

حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين قال: حدثنا شيبان، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن خُزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك النبي، فركب راحلته، فخطب، فقال: =إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل شك أبو عبدالله وسلط عليهم رسول الله" والمؤمنون، ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي ألا وإنها أحلت لي ساعة من نهار، ألا وإنها ساعتى هذه حرام، لا يختلى شوكها، ولا

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم -

4

يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد، فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يعقل، وإما أن يقاد أهل القتل+ ف جاء رجل من أهل اليمن، فقال: =اكتب لي يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبي فلان، فقال رجل من قریش: إلا الأذخر+ حدثنا علي بن عبدالله، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمرو، قال: أخبرني وهب بن منبه، عن أخيه، قال: سمعت أبا هريرة يقول: =ما من أصحاب رسول الله"أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب، تابعه معمر، عن همام، عن أبي هريرة.

حدثنا يحيى بن سليمان، قال: حدثني ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، قال: لما اشتد بالنبي"وجعه قال: انتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده قال عمر: =إن النبي"غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا+.

فاختلفوا وكثر اللغط، قال: =قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع، فخرج ابن عباس، يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله"وبين كتابه+ صحيح البخاري (36/1) كتاب العلم.

قال الإمام عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني_عليه رحمة الله تعالى: =في الأنوار

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم -

5

الكاشفة ص63: =وفي بعض روايات حديث أبي هريرة في شأن عبدالله بن عمرو+ استأذن رسول الله" أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له رواه الإمام أحمد والبيهقي، قال في فتح الباري (1، 185): إسناده حسن، وله طرق أخرى. . . + (1) وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو نفسه جاء من طرق/ راجع فتح الباري، والمستدرک (1: 104) ومسند أحمد شرح أحمد محمد شاكر x، الحديث 6510، وتعليقه، وقد اشتهرت صحيفة عبدالله بن عمرو التي كتبها عن النبي"، وكان يغتبط بها، ويسميها الصادقة، وبقيت عند ولده يروون منها+ اهـ.

ونص الحديث عند أحمد ما يلي: =حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن الأخنس، أخبرنا الوليد بن عبدالله، عن يوسف ابن ماهك، عن عبدالله بن عمرو، قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله" ورسول الله" بشر، يتكلم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول"؟ فقال: =اكتب فوا الذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق+ اهـ (2)

إسناده صحيح رجاله ثقات.

(1) انظر فتح الباري (207/1) رقم 113.

(2) شرح المسند لأحمد شاكر (15/10) رقم 6510.

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم -

6

وأما الإجماع على جواز كتابة الحديث عن النبي "فمنها ما يلي:

قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص162: =ثم زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك، وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة.

والله أعلم+اهـ.

وقال العلامة القاضي عياض في إكمال المعلم (553/8) رقم 3004 بعد ذكره للخلاف في ذلك: =ثم وقع بَعْدُ الاتفاق على جوازه؛ لما جاء منه عليه السلام من إذنه لعبدالله بن عمرو في الكتاب+.

وقال الحافظ في فتح الباري (204/1): =الأمر استقر، والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم+.

وقال العلامة أحمد محمد شاكر في الباعث الحثيث ص 132، 133:

=وقد حكي إجماع العلماء في الأعصار المتأخرة على تسويغ كتابة الحديث، وهذا أمر مستفيض، شائع ذائع من غير تكبر. . . ثم ذكر الخلاف في أول الأمر بين السلف ثم قال: =ثم جاء إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم -

7

الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول رضي الله عنهم أجمعين+اهـ.

وقال الإمام ابن القيم* في تهذيب السنن (246/5) رقم 3499، 3500 في المسألة نفسها: = وقع الاتفاق على جواز الكتابة، وإبقائها، ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل+ اهـ.

إذا تقر هذا، فأعلم أنه ورد عن الرسول "النهي عن كتابة شيء عنه غير القرآن، وذلك مثل ما أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى في المسند (رقم 11085، 11087، 11158، 11344، 11536)، والإمام مسلم في الصحيح (2298/4) رقم 3004، والدارمي في سننه (126/1) رقم 456، وابن حبان في صحيحه (265/1) رقم 64، والحاكم في المستدرک (127/1)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (77/1) رقم 306.

من طريق همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله: "لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن، فليمحاه+.

تابع هماماً سفيان بن عيينة، قال: حدثنا زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم - 8

الخدري، أنهم استأذنوا النبي "في أن يكتبوا عنه؟
فلم يأذن لهم+.

رواه الدارمي (126/1) رقم 457، والترمذي
(38/5) رقم 2665 هذا لفظ الدارمي، ولفظ
الترمذي: = استأذنا النبي "في الكتابة، فلم يأذن لنا+.
قال الترمذي: وقد روى هذا الحديث من غير
هذا الوجه أيضاً، عن زيد بن أسلم رواه همام عن
زيد بن أسلم+ اهـ.

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: = إن
رسول الله "أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه+.
رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله
ص 77 رقم 307 وقد أجاب أهل العلم عن هذه
الأدلة بنحو ما يلي:

الأول: قالوا: إن حديث أبي سعيد لم يصح
مرفوعاً.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (208/1):
= ومنهم من أعله، وقال: الصواب: وقفه على أبي
سعيد، قاله البخاري وغيره+.

وقال الحافظ المزي في تحفة الأشراف
(408/3) رقم 4167: = رواه أبو عوانة
الإسفرائيني عن أبي داود السجستاني، عن
هدبة بقصة الكتابة وقال أبو داود: = وهو منكر،
أخطأ فيه همام، هو من قول أبي سعيد الخدري

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم - 9

مرفوعاً: = لا تكتبوا عني. . الخ، والثاني زيد بن ثابت+اه بتصرف.

الثاني: على فرض صحة هذه الأحاديث فقد أجاب عنها أهل العلم بأجوبة صحيحة، منها قول المعلمي في الأنوار الكاشفة ص36: =فهذه الأحاديث وغيرها. . إن لم تدل على صحة قول البخاري وغيره: إن حديث أبي سعيد غير صحيح عن النبي"، فإنها تقتضي بتأويله، وقد ذكر في فتح الباري أوجها للجمع، والأقرب ما يأتي:

قد ثبت في حديث زيد بن ثابت في جمعه القرآن: =فنتبعت القرآن أجمعه من العُسب والخاف+، وفي بعض رواياته: ذكر القصب، وقطع الأديم. . وهذه كلها قطع صغيرة، وقد كانت تنزل على النبي" الآية والآيتان فكان بعض الصحابة يكتبون في تلك القطع، فتجتمع عند الواحد منهم عدة قطع في كل منها آية أو آيتان أو نحوهما، وكان هذا هو المتيسر لهم، فالغالب أنه لو كتب أحدهم حديثاً لكتبه في قطعة من تلك القطع، فعسى أن يختلط عند بعضهم القطع المكتوب فيها الأحاديث بالقطع المكتوب فيها الآيات، فنهوا عن كتابة الحديث سدا للذريعة+اه بتصرف يسير.

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم -

10

قلت: يعني المعلمي رحمه الله تعالى أن أحاديث النهي عن الكتابة منسوخة بالأحاديث المبيحة، وقد صرح بذلك غير واحد.

قال الإمام ابن القيم في تهذيب السنن (245/5)
رقم 3497: = قد صح عن النبي "النهي عن الكتابة، والإذن فيها، والإذن متأخر فيكون ناسخاً لحديث النهي؛ فإن النبي" قال في غزاة الفتح: = اكتبوا لأبي شاه+ يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها، وأذن لعبدالله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخر عن النهي؛ لأنه لم يزل يكتب، ومات، وعنده كتابته، وهي الصحيفة التي كان يسميها =الصادقة+ ولو كان النهي عن الكتابة متأخراً لمحاها عبدالله لأمر النبي" بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلما لم يمحها، وأثبتها دل على أن الإذن في الكتابة متأخر عن النهي عنها، وهذا واضح والحمد لله.

وقد صح عن النبي "أنه قال في مرض موته: =انثوني باللوح والدواة والكتف لأكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً+ وهذا إنما يكون كتابة كلامه بأمره وإذنه.

وكتب النبي"لعمر بن حزم كتاباً فيه الديات وفرائض الزكاة وغيرها، وكتبه في الصدقات معروفة، مثل كتاب عمر بن الخطاب، وكتاب أبي بكر الصديق الذي دفعه إلى أنس رضي الله عنهم.

وقيل لعلي: =هل خصكم رسول الله" بشيء؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لئلا يختلط

الإمام بجواز كتابة حديث رسول - الله صلى الله عليه وسلم -

11

القرآن بغيره، فلما علم القرآن وتميز وأُفرد بالضبط والحفظ، وأمنت عليه مفسدة الاختلاط أذن في الكتابة+ اهـ.

قلت: وهذا الجمع بين أدلة النهي عن الكتابة وبين الإذن بجوازها أولى وأقرب للصواب؛ لأنه لا يعدل عن الجمع إلا بعد تعذره، والجمع هنا أمكن بحمد الله كما ترى.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم تحريره في 18 / 6 / 1424 هـ